الأنباء
الثلاثاء 10 ابريل 2012

عقب اجتماعه بلجنة الداخلية والدفاع البرلمانية أمس

الحمود: نطبق القانون ولا نقبل بتعسف «الداخلية» تجاه أحد

الشيخ احمد الحمود خلال الاجتماع

سالم النملان ونايف المرداس ود.عبدالله الطريجي خلال الاجتماع

أكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود انه لا يقبل بأي حال من الاحوال بتعسف وزارة الداخلية في استخدام الصلاحيات المتاحة لها وفق القانون خاصة ان الوزارة ليس لديها اي تعسف وانما تعمل على تطبيق القانون، مشيرا في الوقت ذاته الى ان الوزارة ملتزمة بنصوص الدستور وتطبيق القانون وان لديه تعليمات من صاحب السمو الأمير بضرورة تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة بين كبير وصغير.

وقال الحمود في تصريح للصحافيين عقب اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية يوم امس: سعدت اليوم بلقاء الاخوة اعضاء اللجنة التي تناول اجتماعها الاستفسار عن بعض الاعمال المتعلقة بوزارة الداخلية المسؤولة عن تطبيق القانون، وتطبيقه مما لاشك فيه كان محل اهتمام بعض الاخوة الاعضاء وبالتالي وجدت بعض الآراء النيابية حول الوزارة واعمالها.

واكد الحمود ان وزارة الداخلية ملتزمة بنصوص الدستور وتطبيق القانون، مشيرا الى ان لديه تعليمات من صاحب السمو الأمير بتطبيق القانون على الجميع دون تفرقة بين كبير أو صغير.

واوضح الحمود ان التزام الوزارة بهذا النهج اوجد ملاحظات عدة حول عمله وعمل الوزارة بشكل عام من قبل جميع اطياف المؤسسة التشريعية، مبينا ان الوزارة مستمرة في اداء كل ما عليها من مسؤوليات تجاه المواطنين والمقيمين على حد سواء.

واضاف الحمود ان الكويت منّ الله عز وجل عليها بنعمة الامن والامان «آملا من الله عز وجل ان يمنحنا القدرة على الحفاظ على هذا الوطن وان نسلمه للاجيال المقبلة بأفضل الاحوال».

وتابع الحمود: سعدت جدا باستفسارات الاخوة اعضاء لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية التي كانت قيمة واستفدت منها شخصيا، واتمنى ان يكونوا استفادوا من الاجوبة التي قدمتها ردا على استفساراتهم والتي كانت تسعى لتبيان عمل وزارة الداخلية دون ان تبخس حق اي احد، لافتا الى ان الوزارة ستسعى بشتى السبل للاستمرار في تطبيق القانون وفق مسطرة واحدة على الجميع وهي مسألة تحتاج من قبل الوزارة والعاملين فيها الى الاستمرار في العمل الدؤوب الذي يقومون به مشكورين.

وبسؤاله عن كثرة الملاحظات النيابية حول تعسف وزارة الداخلية في استخدام صلاحياتها القانونية، وكذلك مد فترة الحبس الاحتياطي ورأيه في تعديل قانون الجزاء بما يقضي بتقليص فترة الحبس الاحتياطي قال الحمود، تمت مناقشة امور كثيرة في لجنة الداخلية والدفاع وانا ابديت وجهة نظري حول مسألة الحبس الاحتياطي واترك هذه المسألة لأعضاء اللجنة اذ ارتأوا الحديث عنها ولكن احب ان ابين ان وزارة الداخلية لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تقبل التعسف في استخدام الصلاحيات المتاحة اليها ونحن ليس لدينا تعسف وانما لدينا تطبيق قانون، مشيرا الى ان تطبيق هذا القانون يتم من خلال التحقيق والنيابة العامة.

واوضح الحمود ان وزارة الداخلية تحصل من قبل النيابة العامة او التحقيقات التابعة لها على الاذن قبل القاء القبض او حجز اي شخص.

على أساس نظام القوائم على ألا تقل كل قائمة عن 5 مرشحين

الصقر يقترح الكويت دائرة انتخابية واحدة

محمد الصقر

قدم النائب محمد الصقر اقتراحا بقانون باعتبار الكويت دائرة انتخابية واحدة مع اعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في القانون:

مادة 1: تعتبر الكويت دائرة انتخابية واحدة في تطبيق المادة (81) من الدستور.

وتجري الانتخابات وفقا لأحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه على أساس نظام القوائم مع مراعاة أحكام هذا القانون.

ولا يجوز أن يقل عدد المرشحين في القائمة الواحدة عن خمسة مرشحين.

ولا يجوز أن تقوم القائمة على أساس قبلي أو طائفي.

مادة 2: تقدم طلبات الترشيح بنظام القائمة كتابة الى اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليه في هذا القانون، مصحوبة بإيصال إيداع الف دينار كتأمين عن كل مرشح من مرشحي القائمة في خزينة أي من محافظات الكويت.

مادة 3: تشكل لفحص طلبات الترشيح المنصوص عليها في المادة السابقة لجنة عليا للانتخابات برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف وعضوية قاضيين تنتدبهم الجمعية العمومية في بدء كل سنة قضائية من بين أقدم خمسة مستشارين ومن بين أقدم خمسة قضاة وتندب اللجنة من تراه من موظفي المحكمة الكلية لأعمال السكرتارية.

وللجنة أن ترفض طلبات الترشيح التي لا تستوفي الشروط المقررة في هذا القانون كما يكون لها ان تستبعد من القائمة المرشحين الذين لا يستوفون الشروط المقررة في قانون الانتخاب المشار إليه وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب الترشيح.

ويتم إخطار المرشح أو المرشحين في القائمة بقرار الرفض فور صدوره ويكون الطعن في قرارات اللجنة امام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية.

مادة 4: لكل ناخب أن يعطي صوته لقائمة واحدة.

وتعتبر باطلة الاصوات التي تعطى لأكثر من قائمة.

مادة 5: يتم تقسيم الأصوات الصحيحة المعطاة على عدد مقاعد مجلس الأمة الخمسين لاستخراج القاسم الانتخابي.

مادة 6: توزع المقاعد على القوائم بقدر عدد المرات التي تحصل فيها كل قائمة على القاسم الانتخابي.

ويجري توزيع المقاعد الباقية على القوائم التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات الباقية ثم التي تليها ثم التي تليها حتى يتم استنفاد كافة المقاعد الباقية.

مادة 7: مع مراعاة أحكام المادة (84) من الدستور إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء الفصل التشريعي يجري انتخاب من يحل محله وفقا لأحكام قانون الانتخاب المشار إليه.

مادة 8: يلغى القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار إليه كما يلغى كل نص في القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه يتعارض وأحكام هذا القانون.

مادة 9: ينشر هذا القانون في الجريدة ويعمل به في الانتخابات التي تجري للفصل التشريعي التالي لصدور هذا القانون.

صدر في: هـ الموافق:

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

الغانم: سننتهي من تقرير الكوادر قبل انقضاء مهلة الـ 3 أشهر

لاري: رفع الحد الأدنى لزيادة المتقاعدين إلى 100 دينار أو 12,5٪ أيهما أكبر

أفاد رئيس اللجنة المالية الاقتصادية البرلمانية النائب مرزوق الغانم بأنه تم عقد اجتماع مشترك امس بين اللجنتين المالية والتشريعية، وبحث فيه الاقتراح بقانون بشأن الوظائف القيادية، وتحديد استمرارية القيادي في منصبه، واستمعنا الى رأي الحكومة والخبراء في هذا المجال.

وأكد الغانم في تصريح للصحافيين: ان الجزء الثاني من الاجتماع خصص لموضوع الكوادر والرواتب، واستمعنا الى عرض مفصل من ديوان الخدمة المدنية ومن وزير المالية ومن التأمينات الاجتماعية، واطلعنا على التوصيف الوظيفي وبدأ تقييم 2800 وظيفة، والهدف الأساسي هو ان تكون أي زيادة مبنية على دراسة شاملة وعادلة لجميع قطاعات الدولة بما فيها القطاع الخاص، وذلك لتحقيق العدالة وتطبيق فعلي لنصوص الدستور. وذكر الغانم ان لجنتي المالية والتشريعية اللتين كلفتا من قبل مجلس الأمة بدراسة الكوادر والرواتب ستنتهيان من إعداد تقريرهما قبل 3 أشهر وهي المهلة المحددة من قبل البرلمان، ولا ريب في انه أمر أزعج وأقلق المواطنين الكويتيين، وأتذكر انني قدمت اقتراحا في مجلس 2006 في السياق نفسه ومنحت الحكومة مهلة انتهت في فبراير 2007، واليوم نحن في عام 2012 ولم يحدث شيء، ونعد المواطن ان نضع للحكومة حدا، ولديها 3 أشهر لاستكمال اجراءاتها بخصوص الرواتب والزيادات ووضع دراسة شاملة وعادلة وفق مقدرات الدولة، وتشمل القطاعين الحكومي والخاص. من جانبه، كشف مقرر اللجنة المالية في مجلس الأمة النائب احمد لاري ان اللجنة المشتركة بين اللجنتين المالية والاقتصادية والتشريعية بحثت في اجتماعها امس قانون المناصب القيادية وكذلك التكليف فيما يخص دراسة الكوادر والرواتب.

واضاف لاري: اجتمعنا مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ومسؤولين من ديوان المحاسبة وعدد من المختصين، بالاضافة الى وفد من جمعية الاقتصاديين والمحاسبين، واستمر الاجتماع لـ 4 ساعات، وأكد لاري ان الاجتماع خلص الى اتفاق على الاقتراحات بقوانين بالنسبة للمناصب القيادية، مشيرا الى وجود اختلاف حول تقديم القانون بصفة مستقلة وكذلك الى وعد الحكومة بتقديم رأيها في هذا القانون خلال 10 أيام.

وتابع: قانون الوظائف القيادية يسعى لتوفير العدالة بين المواطنين واتاحة الفرصة للدماء الجديدة، مضيفا ان اللجنة المشتركة بحثت ايضا موضوع الرواتب واستمعت لعرض ديوان الخدمة المدنية وما تم التوصل اليه في مسألة البديل الإستراتيجي، مؤكدا ان هناك توجها لإيجاد نظام مشابه لما يتم العمل به في معهد الأبحاث وتطبيق نظام الدرجات وتقييم كل وظيفة حسب دورها، وان القانون سيتم الانتهاء منه خلال 6 أشهر. وأشار لاري الى ان اللجنة أوصت برفع الحد الأدنى لزيادة المتقاعدين الى 100 دينار أو 12,5٪ أيهما أكبر.

مرزوق الغانم

خلال ندوة عقدت بديوانه مساء أمس الأول

الدلال: هناك تربص كبير بالمجلس الحالي لإفشال تجربته

تساءل النائب محمد الدلال، ان كان مجلس الأمة الحالي سيحقق تطلعات الشعب بعد ان جاء من مخاض صعب أم لا، مؤكدا ان المجلس جاء بعد مخاض استمر عدة سنوات من أجل المطالبة بإجراء الاصلاح ومواجهة الفساد، فواجه المجتمع النهج السيئ الذي كان يدير البلد حتى أوصله الى حالة من الانحدار الشديد، ما أدى الى تعطيل تنفيذ خطة التنمية، وكان هناك ضياع لهيبة القانون وسيادته وتعطيل مصالح الناس، الذين لجأوا الى انتماءاتهم الخاصة، بدلا من ان اللجوء الى الدولة.

وأضاف الدلال خلال ندوة أقيمت بديوانه مساء أمس الأول كل ذلك كان يرجع الى حالة الفوضى التي كانت تمر بها البلاد، لذلك قال الشعب كلمته عندما نزل الى ساحة الارادة، بحضور فاق 70 ألفا، وقال البعض انه وصل الى مائة الف، ثم قال الشعب كلمته ايضا بعد ذلك في الانتخابات، من خلال نتائج مجلس 2012، الذي تشكلت بفضله أغلبية ضمت نحو 33 نائبا، لديها النية في الاصلاح.

ورأى ان هناك تربصا كبيرا ضد هذا المجلس، حيث مازال اصحاب النهج السابق والمتنفذون يتصيدون لهذا المجلس، من أجل افشال تجربته، مشيرا الى ان هناك من الأبواق والأصوات التي تحاول ان تقلل من انجازاته، ولا نستطيع ان نقول أن المجلس كامل، وان الأغلبية متفقة على كل شيء، لكن ما نستطيع قوله ان هناك حرصا على تقديم شيء الى الشعب الكويتي.

د.عبدالله الشايجي ومحمد الدلال ود. جمعان الحربش خلال الندوة

الحربش: مخطط حل المجلس يبدأ تاريخه مع بداية دور الانعقاد المقبل

التحدي الحقيقي

من ناحيته، أكد النائب د.جمعان الحربش، ان التحدي الحقيقي اليوم هو وجود خارطة طريق للمجلس، حيث يرتبط نجاح المجلس بوجود مثل هذه الخارطة، مشددا على ان الانجازات لا تحدث الا بوجود خارطة تحدد الى أين نتجه، لافتا الى ان ما حدث في 2 فبراير، كان تاريخيا واستثنائيا وغير مسبوق، في ظل وقفة الشعب خلف النواب الاصلاحيين، رغم المال السياسي الذي انتشر اثناء الانتخابات، والحملة الاعلامية المنظمة والمشوهة والفرز الاجتماعي الذي دعمته أطراف في السلطة، ورغم كل هذا انتج الشعب مجلسا وطنيا، تمتلك فيه المعارضة اغلبية تشريعية وليس فقط رقابية، اذ كانت عقدة كل المجالس السابقة هي عدم وجود اغلبية قادرة على التشريع، وتسببت هذه النتائج في فقدان الكرت الحكومي «16 عضوا» لقيمته.

وأوضح الحربش ان المجلس الحالي عليه مسؤوليتان مهمتان الأولى: معالجة ما مر من تجاوزات عبر لجان تحقيق، مؤكدا ان لجان التحقيق في مثل هذا المجلس، أخطر من عشرة استجوابات، أما المسؤولية الثانية على المجلس الحالي، فبين الحربش انها تحقيق الاصلاحات التشريعية الجذرية، التي تحد من عبث السلطة في التدخل، ودورنا اليوم هو الوقوف من اجل تحقيق شيء جذري للناس، لأن ذلك اذا لم يتحقق فبالتأكيد سيصاب الناس بحالة من الاحباط، وأبسط سؤال لهم اننا عملنا ما علينا في 2 فبراير أنتم ماذا فعلتم؟

ورأى الحربش ان مخطط حل المجلس تاريخه بداية دور الانعقاد المقبل، مشيرا الى ان احد النواب يردد ان المجلس الحالي عمره ستة أشهر، لأن المجلس الحالي هدفه الاصلاح السياسي ومواجهة الفساد.

احتقار مستمر

بدوره، قال أستاذ العلوم السياسية د.عبدالله الشايجي: موضوع اليوم على بال كل مواطن، بسبب ما نشهده من احتقان مستمر ونعود الى ازمة تلد ازمة واستقالة تلد استقالة وحل يلد حلا، بسبب عدم وجود استقرار، ومشكلتنا اننا لا نوجد في مجلس به أغلبية مطلقة سواء للحكومة او للمجلس.

الشمالي: ملتزمون بتأشيرات المجلس حول الميزانية

بين نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي ان الوزارة تلتزم بتوصيات المجلس الماضي وآثارها على الميزانية الحالية، ولن تكون هناك اي مبالغ اجمالية في الباب الخامس وانما جرى تبويبها وعموما هي خطوة للامام، ولن نتراجع عنها.

من جهته، حذر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد من عدم التزام وزارة المالية للقيود والضوابط التي اقرها مجلس الامة السابق على الميزانية لاسيما التأثيرات والتخفيضات وتبويب الباب الخامس منها.

واكد عبدالصمد ضرورة التزام المالية بالتوصيات الصادرة عن المجلس السابق لاسيما ان هناك محاولات من بعض الاطراف الحكومية بعدم الالتزام بهذه التوصيات على ان تدرج مبالغ اجمالية دون توزيعها على ابواب الميزانية.

وذكر ان هذا الموضوع سيكون محل متابعة من اللجنة لاسيما ان تلك الاطراف تريد الرجوع للاوضاع السابقة رغم ان المالية قد ادرجت تلك المبالغ في ابواب الميزانية الحالية.

مصطفى الشمالي